مؤتمر الاطراف للتغيرات المناخيه (COP22):

من باريس الي مراكش ودخول الاتفاق الي حيز التنفيذ

د. أشرف صابر زكي
رئيس الادارة المركزية
لبحوث الارصاد والمناخ

من باريس إلى مراكش، حيث احتضنت مراكش (المدينة الحمراء) مؤتمر الاطراف للتغير المناخي المعروف بأسم (COP٢٢) ، في إطار رهانٍ متمثل في حماية البيئة وتفعيل آليات التنمية المستدامة، و النهوض بالطاقة الجديدة و المتجددة. فهل يا تُرى كانت قمة مراكش مجرد محطة أخرى في سلسلة مؤتمرات المناخ ، أم ستحدث اختراقا فعليا، يوصل إلى تنفيذ حقيقي لاتفاق باريس وتفعيل لطموحاته بشأن وقف تصاعد ظاهرة الاحتباس الحراري المرتبط بالتلوث الناجم عن نشاطات بشرية متنوعة كما حدث في مؤتمر باريس الذي أُعتبر إيجابيا نوعا ما..؟

عُقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في الفترة من ٧-١٩ نوفمبر ٢٠١٦، في مراكش، المغرب. هذا وقد سبقت المؤتمر المراحل التمهيدية له من الفترة ٣-٧ نوفمبر. وتضمن المؤتمر الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والدورة الثانية عشر لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو. وسع دخول اتفاق باريس حيز التنفيذ، تم عقد الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس. كما اجتمعت ثلاثة من الهيئات الفرعية أيضا. فقد انعقدت الدورة الخامسة والأربعون للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية والدورة الخامسة والأربعون للهيئة الفرعية للتنفيذ، والجزء الثاني من الدورة الأولى للفريق العامل المخصص المعني بالاتفاق باريس. هذا وقد حضر المؤتمر الأممي المعني بتغير المناخ أكثر من ٢٢،٥٠٠ مشاركا من جميع أنحاء العالم، من بينهم ما يقرب من ١٥،٨٠٠ من المسؤولين الحكوميين، و ٥،٤٠٠ من ممثلي هيئات الأمم المتحدة والوكالات والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني، و١،٢٠٠ ممثلي وسائل الإعلام.

ويعتبر لقاء مراكش مكملا لاتفاق باريس، وهو أول اتفاق عالمي يبحث عن بلورة الإجراءات التطبيقية لترجمة المبادئ الرئيسية بشأن المناخ، والتي جاءت عقب مفاوضات مضنية جرت خلال مؤتمر الأمم المتحدة عدد ٢١ للتغير المناخي في باريس ٢٠١٥. ويهدف هذا الاتفاق الملزم قانونيا إلى احتواء الاحترار العالمي لأقل من درجتين، ويسعى إلى حده عمليا في ١،٥ درجة. وقد تمت المصادقة عليه من قبل كل الوفود (١٩٥) المشاركة في المؤتمر في ديسمبر ٢٠١٥. وجدد المشاركون في مؤتمر (كوب ٢٢) الدعوة إلى العمل بسرعة من أجل مجابهة التغيرات المناخية ومخاطرها، داعين الحكومات والمجتمع المدني العالمي إلى التعاون والتعامل بشكل جيد وجماعي لتكثيف جهود محاربة التغيرات المناخية، والانخراط في مبادرات إرادية جدية لتقليص انبعاث الكربون. وربط التنافسية بمؤشر المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمقاولة.

تعتمد رؤساء الدول والوفود المشاركون في أشغال الدورة ٢٢ لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ كوب (٢٢) إعلان مراكش للعمل من أجل المناخ والتنمية المستدامة. وأكد الحضور على اصدار اعلان لتعبيرهم عن نقل مؤتمر الأطراف نحو مرحلة جديدة من التنفيذ والعمل من أجل المناخ والتنمية المستدامة. حيث إن درجة حرارة المناخ آخذة في الارتفاع بوتيرة مقلقة وغير مسبوقة ويتعين عليهما اتخاذ تدابير آنية لمواجهته. كما رحب الحضور باتفاق باريس، الذي تم تبنيه في إطار الاتفاقية. كما رحبوا بدخوله حيز التنفيذ في ظرف وجيز وبأهدافه الطموحة وشموليته بالإضافة إلى أخذه العدالة في عين الاعتبار بتكريسه مبدأ المسؤولية المشتركة بين الدول، وإن كانت متفاوتة وبقدرات متباينة. بالنظر إلى وجود ظروف وطنية مختلفة. كما عبروا عن

شكل (١) المدخل الى مؤتمر الاطراف

شكل (٢): اعتماد رؤساء الدول والوفود المشاركون

عزمهم على التنزيل الكامل لهذا الاتفاق. حيث اكدوا انهم شهدوا خلال هذه السنة زخما عالميا منقطع النظير تجاه التغير المناخي في العديد من المنتديات المتعددة الأطراف. وهذا الزخم لارجعة فيه حيث لم تساهم فيه الحكومات فقط، بل ساهم فيه كذلك العلم والأعمال والعمل العالمي في مختلف الأصعدة. كما اكدوا ان مهمتهم الآن تتمثل في اقتناص هذا الزخم بشكل جماعي للمضي قدما نحو خفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري وتعزيز جهود التكيف. لذلك، يلبقي الاستفادة ودعم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. كما انهم دعو إلى التزام سياسي على أعلى مستوى لمواجهة التغير المناخي، باعتباره أولوية مستعجلة. ودعوا كذلك إلى تضامن أكبر عدد مع الدول الأكثر عرضة لآثار التغير المناخي وشددوا على ضرورة دعم الجهود الرامية إلى تعزيز قدراتها على التكيف وتعزيز قدراتها على الصمود وخفض هشاشتها. ومن اهم ما دعوا اليه جميع الأطراف إلى تعزيز جهود القضاء على الفقر وضمان الأمن الغذائي واتخاذ إجراءات صارمة لمواجهة التحديات التي يطرحها التغير المناخي على قطاع الزراعه و إلى العمل المستعجل ورفع الطموحات وتعزيز التعاون بين الدول من اجل ردم الهوة بين مسارات الانبعاثات الحالية والطريق الضروري لتحقيق الأهداف المناخية الطويلة الأمد لاتفاق باريس. وكذلك الرفع من حجم وتدفق وولوج التمويل الخاص بالمشاريع المناخية بالاضافة إلى تعزيز القدرات والتكنولوجيا بما في ذلك نقلها من الدول المتقدمة إلى الدول النامية. ودعت الدول المتقدمة الأطراف، الى التجديد و التأكيد على هدف تعبئة ١٠٠ مليار دولار.

القوس الخطر

ويستمر العلماء في دق ناقوس الخطر، حيث إن السنوات الأخيرة شهدت أعلى درجات الحرارة في العالم، في حين تستمر تركيزات الغازات الدفيئة بالارتفاع. ومن المتوقع عام ٢٠١٨ وضع حصيلة

شكل (٣): المشاركة في احد اللقاءات الجانبية على هامش المؤتمر

شكل (٤) المشاركة في احد الملتقى العربية الجانبية على هامش المؤتمر

عامة بالالتزامات الدوليه على صعيد خفض الانبعاثات الناجمة، خصوصا عن استخدام النفط والغاز والفحم. ومن شان تحقيق الخطط الموضوعة تجنب السيناريو الكارثي المتمثل في ارتفاع حرارة الأرض بين أربع وخمس درجات، في غياب اعتماد سياسات مناخية. لكن، رغم ذلك يبقى العالم على مسار خطر للغاية مع زيادة متوقعة قدرها ثلاث درجات مئوية؛ مما يستلزم تعزيز التزامات الدول. وتسعى قمة مراكش إلى بلورة الآليات الدولية للشفافية ونقل التكنولوجيا اللازمة، وتكثيف بناء القدرات في مجال الموارد البشرية، حيث أصبح الاهتمام بالقضايا البيئية من أولويات السياسات العمومية للعديد من البلدان، خاصة في مجال نقل الخبرة من البلدان التي خطت خطوات هامة في درب التحسيس والتوعية بالحفاظ على البيئة، واتخاذ إجراءات قانونية وإدارية صارمة من أجل بيئة نظيفة تصاحبها تنمية مستديمة. ويأتي ذلك متزامنا مع مساعي دول عربية وأفريقية عديدة إلى تحويل رهان تغير المناخ في اتجاه ضبط ميزان الإجراءات المناخية من خلال ربط إجراءات التقليص من كمية الاحتباس الحراري وقضايا التكيف الضرورية والحيوية لانعاش اقتصادها، وذلك بدفع المجتمع الدولي إلى توفير الاعتمادات المالية التي تمكنها من رفع التحدي. وشملت الاجتماعات مناقشة قضايا رئيسية من قبيل التكيف والتخفيف مع إجراءات الحد من التغيرات المناخية، فضلا عن تلك المرتبطة بتنفيذ اتفاق باريس. بالرغم من الاتفاق الحاصل في مجال حماية البيئة والحد من الاحتباس الحراري الذي وقع في باريس، فإن المفاوضات حول الآليات الكفيلة بوضع مسار التطبيق مازالت مثار اختلاف بين الدول الكبرى والنامية بخصوص الأولويات. ولا يمكن أن تنتظر الدول التي تعاني من تداعيات المناخ إلى غاية سنة ٢٠٢٠، حيث مازالت العديد من الصعوبات تعترض الاتفاق على وسائل العمل وولتيرة تطبيق الإجراءات الخاصة بالاتفاقية

الدولية في ١٢ ديسمبر ٢٠١٥، حيث أن هناك خمسة ملفات طرحت بحدة على أعمال قمة مراكش. وتكمن أكبر مواضيع قمة مراكش في نقطة محورية تخص وضع القواعد الكفيلة بتطبيق اتفاق باريس، خاصة وأن الاتفاق على تحديد موعد يشمل تبني جملة من بنود الاتفاق على هذه القواعد المشتركة. وكان الاتفاق في باريس قد شمل تفعيل تطبيق اتفاقية المناخ في أجل أقصاه ٢٠٢٠، حيث ظن المفاوضون بأنه كاف لتوضيح آليات الشفافية للمعلومات المتبادلة بين البلدان، ولعرض مضمون الحصيلة العالمية المبرمجة كل خمس سنوات، إضافة إلى متابعة إجراءات المبادرات الوطنية.

شكل (٥): المشاركة في اعمال اللجنة الحكومية للتغيرات المناخية

نقاط القصور

على الرغم من التقدم الواضح المحرز في العمل التقني، رأى البعض أن مؤتمر مراكش يمكن أن يفعل أكثر من ذلك. وأعرب عدد من مندوبي البلدان المتقدمة والنامية عن خيبة أملهم من أن الفريق العامل المخصص المعني باتفاق باريس لم يواصل مناقشاته خلال الأسبوع الثاني. لكن، وكما أشار العديد من المراقبين، فإن بعض البلدان النامية قد أصرت بوضوح في عدد من الجلسات غير الرسمية للفريق العامل المخصص المعني باتفاق باريس أنها لم تكن على استعداد «للاندفاع» نحو إعداد كتاب القواعد، واقترحت بدلاً من ذلك تقديم تقارير وإجراء مزيد من المناقشات وهي الطريقة المفضلة للمضي إلى الأمام. في حين اتفق العديد على ان الوقت كان يمكن أن يكون استغلاله بصورة أفضل نظرا لأن معظم المفاوضين والخبراء التقليين استمروا في المشاركة خلال ثاني أسبوع. أكثر عدد من المشاركين أن هذا ربما كان من أفضل النتائج الممكنة نظرا

شكل (٦): لقاء مع السيد/ اديسينا رئيس البنك الافريقي للتنمية اثناء فاعليات مؤتمر المناخ

شكل (٣): حضور احدي الاجتماعات اثناء فاعليات مؤتمر الأطراف

للاختلافات في الرأي حول كيفية التعجيل بعملية التقدم. أوضحت المناقشات في إطار الفريق العامل المخصص المعني باتفاق باريس وما بعده في مراكش أنه لا تزال هناك اختلالات سياسية هامة، لا سيما فيما يتعلق بالتوازن الدقيق في اتفاق باريس بين عناصرها، والتمايز بين المسؤوليات والاهتمام الموجه إلى ما قبل وما بعد ٢٠٢٠. وأكدت الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف توقعات ومخاوف المراقبين على المدى الطويل أن التفسيرات المختلفة الناتجة عن الغموض الموجود في اتفاق باريس ستواصل التأثير على وتيرة وتسلسل العمل في كتاب القواعد.

وأثناء مناقشات الفريق العامل المخصص المعني باتفاق باريس حول التخفيف، أعربت مجموعة واحدة من البلدان النامية بوضوح عن عدم سعادتها حول المضي قدما ما لم تتضمن المناقشات «النطاق الكامل للمساهمات المحددة وطنيا»، وتقديم معلومات محددة حول سبل التنفيذ والتمويل والتكنولوجيا ودعم بناء القدرات. وكان من الواضح أن المناقشات التقنية في إطار الهيئة الفرعية للتنفيذ حول انشاء سجل عام واحد أو اثنين للمساهمات المحددة وطنيا وللبلاغات الخاصة بالتكيف قد أحرزت تقدما محدودا بسبب المطالبة بالتقدم في العمل أولا بموجب الفريق العامل المخصص المعني باتفاق باريس حول بلاغات التكيف والمساهمات المحددة وطنيا.

فاعليات المؤتمر وتوصياته

لقد فعل مؤتمر الأطراف في دورته الثانية والعشرين الكثير للتحكم في موجة الزخم للوصول إلى جبهة موحدة وتقدمية. ولكن شعرت بعض البلدان النامية بخيبة الأمل نظراً لأن هذا الزخم كان موجها لعمل ما بعد ٢٠٢٠، أي أنه جعل عمل ما قبل ٢٠٢٠ مجرد جولة ثانية للعمل الاستعراضي لتصميم وتنفيذ معاهدة جديدة. واضرب الكثيرون من أسفهم، فعلى الرغم من اقتراب اتفاق باريس من دخول حيز التنفيذ، إلا أن تعديل الدوحة المؤرخ في ٢٠١٢ لم يدخل حيز التنفيذ بعد.

ومن الجوانب المهمة للتوازن الذي حققته ولاية ديربان في عام ٢٠١١، تفاوض جميع الأطراف على إبرام اتفاق جديد وفي الوقت نفسه، تعزيز ملموح ما قبل ٢٠٢٠ بموجب الاتفاقية وبروتوكول كيوتو. وبالنسبة للبلدان النامية، كان ذلك وعداً لم ينفذ بعد. وعلى الرغم من ذلك كان هناك عدة أسباب تدعو للاحتفال في الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف، ومنها دخول اتفاق باريس حيز التنفيذ والعديد

من اعلانات التمويل والإجراءات المتخذة من قبل الجهات الحكومية وغير الحكومية. ومع ذلك، أعرب بعض أعضاء الوفود عن خوفهم من إغفال حقيقة مهمة وسط تلك الاحتفالات. وهي أن التعهدات الحالية لا تكفي للإبقاء على ارتفاع درجات الحرارة دون درجتين مئويتين وسد الفجوة في الانبعاثات المقدرة بنحو ١٢-١٤ مليار طن (بما يعادل منع جميع السيارات في أوروبا تقريبا من السير على الطرق لمدة ١٢ إلى ١٤ سنة). ساعدت الاعلانات عن تخصيص مبلغ ٨١ مليون دولار أمريكي لصندوق التكيف، بما يتجاوز هدفه لعام ٢٠١٦، على التهدئة الجزئية وليست الكاملة للمطالبات الخاصة بسد الفجوة المالية وبالمعاملة المنصفة للطموح والعمل قبل عام ٢٠٢٠، وما بعده.

خلال الفترة من ٣-٧ نوفمبر عقدت كلا من المجموعة الافريقية ومجموعة ٧٧ والصين عدد من الاجتماعات التمهيدية

شكل (٨): حضور معارض الاجهزة المقامة اثناء فاعليات مؤتمر المناخ

، طوال فترة المؤتمر تم عقد مشاورات غير رسمية في إطار مؤتمر الأطراف حول بدء نفاذ اتفاقية باريس، وفي إطار رئاسة مؤتمر الأطراف حول عقد الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس. وكانت هذه المشاورات غير الرسمية متتابعة، وتضمنت عدة أمور من بينها توقيت الدورة المقبلة أو المستأنفة لمؤتمر

شكل (٩): لقاء السفيره الفلندية وكذلك القنصل الفلندية بالمغرب اثناء فاعليات مؤتمر المناخ في مراكش

الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس (٢٠١٧ أو ٢٠١٨)، وما إذا كان ينبغي لصندوق التكيف أن يخدم اتفاق باريس.

وتركزت المفاوضات في مراكش حول المسائل المتعلقة بدخول اتفاق باريس حيز التنفيذ، بما في ذلك مؤتمر الأطراف، ومؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، ومؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس، والفريق العامل المخصص المعني باتفاق باريس، الهيئة الفرعية للتنفيذ والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية.

خلال الأسبوع الأول من فاعليات المؤتمر تركز العمل في إطار الفريق العامل المخصص المعني باتفاق باريس، والهيئة الفرعية للتنفيذ والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية. واللتين تم اغلاقهما يوم الاثنين ١٤ نوفمبر والثلاثاء ١٥ نوفمبر، وخلال الأسبوع الثاني من فاعليات المؤتمر، بعد إغلاق الفريق العامل المخصص المعني باتفاق باريس، والهيئة الفرعية للتنفيذ والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية، تم افتتاح مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس.

اعتمدت الأطراف ٣٥ قرارا، منهم ٢٥ قرارا في إطار مؤتمر الأطراف، وثمانية قرارات في إطار مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو واثنين في إطار مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس، وتضمنت هذه القرارات عدد من التوصيات منها:-

- توفير التوجيه بشأن الانتهاء من برنامج العمل في إطار اتفاقية باريس واتخاذ قرار حول ضرورة أن يخدم صندوق التكيف اتفاق باريس.
- التقدم في الاستعدادات الخاصة ببدء نفاذ اتفاق باريس ومؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس.
- اعتماد الشروط المرجعية للجنة باريس حول بناء القدرات.
- الموافقة على خطة العمل الخمسية للجنة التنفيذية لآلية وارسو الدولية لمعالجة الخسائر والأضرار المرتبطة بآثار تغير المناخ، توفير المزيد من التوجيهات بشأن مراجعة آلية وارسو الدولية.
- تعزيز تطوير ونقل تكنولوجيا المناخ من خلال آلية التكنولوجيا.
- التعامل مع التمويل طويل الأجل، وتوفير التوجيه للصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية والشروع في عملية لتحديد المعلومات الواجب تقديمها وفقا للمادة ٩-٥ من اتفاق باريس (البلاغات المالية لفترة السنتين من قبل البلدان المتقدمة).
- مواصلة وتعزيز برنامج عمل ليما حول النوع الاجتماعي.
- تحسين فعالية برنامج عمل الدوحة حول المادة ٦ من الاتفاقية (التعليم والتدريب والتوعية العامة).
- اعتماد الشروط المرجعية للاستعراض الثالث لصندوق التكيف.
- اعتماد جدول معدل لمساهمات الصندوق الاستئماني للموازنة الأساسية للاتفاقية الإطارية في ٢٠١٦-٢٠١٧.

فعاليات ثنائية

أثناء فاعليات مؤتمر الأطراف للتغير المناخ بمراكش قابلت السفيره الفلندية وكذلك القنصل الفلندي بالمغرب لبحث امكانية دراسة العرض المصري الخاص (بحث الاعطار بجمهورية مصر العربية لتوفير مصادر مياه بديله) حال ارسال المشروع لهم لدراسة امكانية التمويل من جانبهم وكذلك امكانية طرح حلول اخرى.

في مقابله مع السيد د. ادينا رئيس البنك الافريقي للتنميه اثناء فاعليات مؤتمر المناخ في مراكش تم الحديث مع سيادته على امكانية تمويل مشروعات خاصة بالطيران المدني وخصوصا المشروع الخاص بعمل استراتيجية للتاثيرات السلبية للتغيرات المناخية على قطاع الطيران المدني وكذلك فكرة المشروع الخاص بوضع خطة لخفض حموله الطائرات والتي سوف تدخل ضمن المشاريع الخاصة بالتخفيف . حيث ان الغرض من خفض حموله الطائرات يهدف الى ترشيد الوقود وبليه غرض اخر وهو خفض الانبعاثات والذي يتوافق مع البند الثاني والرابع

من اتفاق باريس (Mitigation) والمادة التاسعة بكافة بنودها، كما تم طرح فكرة انشاء مركز تميز للمناخ والخدمات المناخية بالمنطقة وبحسب سيادته بهذة المشروعات المقترحة على ان يتم ارسال مقترحات المشاريع عن طريق وزارة التعاون الدولي المصريه.

التوصيات في ضوء فاعليات المؤتمر

ومن خلال حضوري لفاعليات مؤتمر المناخ بمراكش فانني ارى انه من الضروري اتخاذ الاجراءات المناسبه للوصول الي التوصيات الاتيه والتي تهتم بالاثار السلبيه للتغيرات المناخية علي قطاع الطيران :

a) الاحتياج الي استراتجيه قوميه للتكيف مع التاثيرات السلبيه للتغيرات المناخية، حيث تحتاج أنشطة التكيف مع تغير المناخ في قطاع الطيران المدني الي استثمار وإصلاح إدارة حركة الملاحة الجوية ، والدعم المستمر للبحث في التقنيات والعمليات الجديدة وأنواع الوقود البديلة المستدامة ، وتحسين تخطيط النقل متعدد الوسائط ،حيث سيؤثر تغير المناخ على قطاع الطيران المدني جراء ارتفاع درجة الحرارة وزيادة الإستهلاك في مياه التبريد والحاجة إلى إستخدام مبراد الهواء علاوة على زيادة في المعايير والمواصفات عند إنشاء مسارات الاقلاع والهبوط والتصميمات .

b) الاحتياج الي مشروعات قوميه لمجابهة التغيرات المناخية علي قطاع الطيران المدني وذلك لدراسة الأماكن المهددة بعوامل تغير المناخ ودرجة التهديد ووضع خرائط بالمطارات الموجودة بها هذه التهديدات نتيجة للتغيرات المناخية وإجراءات الحماية اللازمة.

c) اعداد مشروع لوضع السناريوهات المناخية المختلفة لحماية المطارات ووسائل النقل الجوي من أخطار الأحداث الجامحة والعواصف والأعاصير حيث تدخل العناصر الاتية في الخطة المقترحه:

- علي ان يتم إستخدام المواد الخام المقاومة لدرجات الحرارة العالية عند إنشاء مسارات الإقلاع والهبوط وكذلك إنشاء شبكات الطرق داخل المطارات علي ان تتوافر بها عوامل مجابهة تغير المناخ.
- وضع خطط للسلامة والصحة المهنية والبيئية والطوارئ للتعامل مع الأزمات والكوارث البيئية في المطارات الكهربائية . بالاضافه الي إستخدام وسائل التهوية الطبيعية للإقلال من إستخدام المكيفات ، كما انه بات من الضروري إستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة في عمليات الإضاءة أو تسخين المياه لترشيد إستهلاك الطاقة.

d) بالنسبة لاجراءات التخفيف فانه يجب اعداد مشروع يلم بالمعلومات الخاصه بالخطط المستقبلية لوزارة الطيران المدني منها علي سبيل المثال:

- انواع الطائرات المزمع شرائها و التكنولوجيا المستخدمة في صناعة الطائرات الجديدة وكذلك انواع الوقود المستخدم في الطائرات الجديدة.
- الخطط اللازمة لتطوير المطارات سواء الداخلية او الخارجية سواء من حيث الانشاءات او الاجهزة علي ارض المطارات،الالات والمعدات المطروحة للتطوير علي ارض المطار.
- وكذلك يجب حصر المعلومات الفعليه الخاصه بالانبعاثات من الطائرات المختلفة كلا منها حسب نوعه، وكذلك الانبعاثات الناتجة في مرحلة الصعود والهبوط وكذلك التواجد في ارض المطار.
- تحديد انواع الطائرات والتكنولوجيا الخاصة بصنعها، تحديد التجهيزات الخاصة بكل مطار علي حدة، رصد الانبعاثات الناتجة من المركبات الارضية في المطار سواء سيارات خاصة او باصات او ماشبه ، تجهيز التصميمات الانشائية الخاصة بالمطارات مثل المسارات الخاصة بالمهابط والمساعد وتاريخ انشائها ومواد الرصف المستخدمة، بالاضافة الي مصادر الوقود المستخدمة في المطارات.

e) انشاء مركز تميز خاص بالتغيرات المناخيه والخدمات المناخيه.